SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/F59AWZ63

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

بومدين سامية

جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 15000، الجزائر

الملخص

تعتبر الجزائر من أكثر الدول في شمال افريقية تأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية او "الحرقة" كما تعرف في المجتمع الجزائري. ولمواجهة ذلك نص المشرع على آليات قانونية و أمنية لمحاربة هذه الظاهرة. رغم ذلك فالأرقام مقلقة ومتزايدة للهجرة بطريقة غير شرعية. وهذه الورقة البحثية تهدف لمعرفة الأسباب و العوامل الحقيقية وراء لجوء الشباب الجزائري إلى الهجرة غير الشرعية و الآثار المترتبة عنها واقتراح بعض الحلول من اجل الحد منها.

الكلمات المفتاحية:

بلد الاستقبال
بلد العبور
بلد المصدر
الحرقة في الجزائر
المهاجر
الهجرة
الهجرة غير الشرعية

The reality of illegal immigration in Algeria

Boumedine Samia

University of Mouloud Mammeri, Tizi Ouzo, 15000, Algeria

ABSTRACT

Algeria is one of the most affected countries in North Africa by the phenomenon of illegal immigration, or "harqa" as it is known in Algerian society. And to address this, the legislator has stipulated legal and security mechanisms to combat this phenomenon. Nevertheless, the numbers are concerning and increasing for illegal immigration. The objective of this article is to identify the real reasons and factors behind the Algerian youth's resort to illegal immigration and its repercussions, and to propose some solutions to mitigate it

Keywords:

Immigration
illegal immigration
immigrant
legal immigration
migrant
Transit country

1. المقدمة

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية و عالمية ليست مولودة العصر وإنما متأصلة مع الوجود الإنساني. حيث الإنسان بطبعه يبحث عن الأفضل، فهاجر للبحث عن حياة أفضل وأحسن له ولعائلته. فالهجرة من هذا المفهوم تعتبر طبيعية لكن هذا المفهوم تحول إلى ظاهرة غير عادية تهدد استقرار وأمن المجتمع نظرا للمخاطر الناجمة عنه والمعروف بمصطلح الهجرة غير الشرعية او غير النظامية، سميت كذلك لأنها تتم وفق إطار غير قانوني مخالفة للتشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما. و الجزائر كغيرها من البلدان العربية المجاورة التي لم تسلم من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما زاد في تفاقم هذه الظاهر ما مرت به من تحولات على الصعيدين السياسي و الأمني في فترة التسعينات وما أفرزته من مشاكل اجتماعية و اقتصادية وعدم الاستقرار الأمني. وبالتالي أصبحت الهجرة هاجس وانشغال الأفراد خاصة فئة الشباب مهما كان الثمن حتى و إن كانت بطريقة غير قانونية متحملين كل المخاطر و المساوئ قد يؤدي بهم الى الموت غرقا او السجن.

حيث توصلت جريدة الشرق إلى أرقام مقلقة للهجرة غير الشرعية في الجزائر، حيث تتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين ، تدعمها شبكات خاصة مقابل أموال، تصل أحيانا إلى 8 ألاف دولار، بالرغم من أن رحلة الوصول إلى أوروبا تنتهي بأصحابها في معظم الحالات في قاع البحر[1] .حيث شهد خلال صيف 2024 حسب جريدة (ميدل است اي)ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى السواحل الجنوبية لأوروبا انفجارا في الأرقام. فوفقا لوزارة الدفاع الجزائرية، تم انتشال ثلاثة جثث و توقيف 755 مهاجرا على متن قوارب على السواحل الجزائرية. ونفس المصدر كان قد أشار إلى غرق عشرة أشخاص و توقيف 485 مهاجرا. ووفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن وكالة الحدود الأوروبية (فرونتكس)، فقد سلك 5225 جزائريا طريق البحر الأبيض المتوسط الغربي و 856 طريق البحر الأبيض المتوسط المركزي خلال فقط

*Boumedine Samia:
E-mail addresses: samia.boumedine@ummto.dz
Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

الأشهر الثمانية من عام 2020. غير أن حسب ما أفادت الصحافة فهذه الإحصائيات قليل جدا وفقا لما لاحظه بعض المتخصصين في قضايا الهجرة غير الشرعية كما تفسر وكالة الأنباء الفرنسية انه خلال فقط عطلة نهاية الأسبوع لشهر يوليو لسنة 2020 وصل أكثر من 800 جزائري إلى السواحل الاسبانية[2] .

كما أضافت جريدة " éobserveAlgerie" الصادرة في 3 نوفمبر 2024، أن بين جانفي و أكتوبر 2024، وصل حوالي 4000 مهاجر الى شواطئ جزر البليار، وهي زيادة كبيرة مقارنة ب ما تم تسجيله في عام 2023. وأضافت الجريدة آن هؤلاء المهاجرين بطريقة غير نظامية يستقلون قوارب هشة وتكون مكتظة وتفتقر إلى معدات الأمان، على سبيل المثال في نهاية شهر أكتوبر 2024 تم إنقاذ أكثر من 100 مهاجر في يومين فقط حراس السواحل الاسبانية بسبب قدم وهشاشة القوارب[3]

ومن هذه الأرقام المقلقة تتجلى أهمية دراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر كدولة مجاورة لليبيا خاصة بعد تأكد الإحصائيات الحديثة أن نسبة المهاجرين بطريقة غير مشروعة حطمت الرقم القياسي. وبالتالي سوف نركز الدراسة على **الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية و أثارها و انعكاسها على بلدان سواء العبور أو الاستقبال. وماهي الآليات المنتهجة من قبل الجزائر للحد من هذه الظاهرة ؟**

أولا: الإطار القانوني للهجرة غير الشرعية في الجزائر

رغم أن الجزائر كانت من أكثر الدول التي تمسها الهجرة غير الشرعية حيث تعتبر دولة هجرة وافدة (pays d'immigration) ودولة هجرة نازحة (pays d'émigration)، وكما تعتبر دولة عبور (pays de transite) لموقعها الوسيط بين إفريقيا وأوروبا[4]، إلا أن المشرع الجزائري تأخر في تنظيم هذه ظاهرة، حيث كان القضاة لردع الشباب ودفعهم للتخلي عن فكرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر او ما يسمى بالعامية "الحراقة" يطبق القانون البحري. وعليه نتيجة لهذا الفراغ القانوني في قانون العقوبات شرعت قوانين لسد هذا الفراغ الموجود في هذا المجال بإصدار قانون 08_ 11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

1_ مقاضاة المهاجرين غير الشرعيين وفق أحكام القانون البحري

يمكن أن نقول أول صورة لموضوع الهجرة غير الشرعية بشكل عام يرجع إلى فعل التسلل إلى السفن بطريقة غير نظامية، و الجزائر كغيرها من دول الانطلاق عانت من هذه الظاهرة خاصة في فترة الثمانينات وبداية، التسعينات أين أصبحت أوروبا وجهة للعديد من الشباب، حيث يقومون بالتسلل بطريقة غير نظامية إلى السفن الأجنبية الراسية بالموانئ الجزائرية[5]

لهذا حاول المشرع الجزائري معالجة قضية الهجرة غير الشرعية وفقا لأحكام القانون البحري الصادر بموجب القانون 98- 05 المؤرخ في 25 يونيو 1998[6] ، المعدل والمتمم للآمر 76_ 80 المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976 يتضمن القانون البحري، الجريدة الرسمية العدد 47،الصادر في 27 يونيو 1998، لان قانون العقوبات الجزائري لم يكن يحوي على أحكاما تنظم هذا المجال.

لكن معالجة المشرع الجزائري لظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست كاملة، لان هناك مادة واحدة تحكم موضوع الهجرة غير الشرعية وهي 545 من القانون البحري، حيث نص المادة اهتم فقط بحماية الحدود البحرية في حالة التسرب خلسة في السفينة، ولم ينص على تجريم ظاهرة مغادرة الإقليم الوطني بالحدود الأخرى (برا و جوا)، إلى غاية تعديل قانون العقوبات بموجب القانون 09_01. أين جرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل أنواعها.

2_ تجريم الهجرة غير الشرعية وفق أحكام القانون 09_01

إصدار قانون 09_ 01 المعدل للقانون العقوبات[7]. مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66 _ 156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، واستحداث المادة 175 مكرر 1 التي تنص على: " **دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000 أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة او من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".**

من خلال نص المادة نلاحظ أن المشرع الجزائري عالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة أوسع بالنظر إلى المادة 545 من القانون البحري ، حيث تشمل كل خروج غير شرعي من الإقليم الوطني مهما كانت طريقة و وسيلة المغادرة، سواء تمت من مراكز الحدود او غيرها، وسواء تمت من الحدود البرية أو الجوية أو البحرية.

ثانيا : أسباب الهجرة غير الشرعية

ينتمي اغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان العالم الثالث، اللذين يحاولون الهجرة إلى بلدان أوروبا، الولايات المتحدة أو كندا.

في الحقيقة هناك عدة أسباب و دوافع تبرر إقدام الشباب بصفة عامة و الشباب الجزائريين بصفة خاصة على الهجرة بصفة غير شرعية، من بين هذه الأسباب، نجد هناك ما يتعلق بالجانب الاجتماعي و الاقتصادي الذي يعتبر من العوامل التقليدية الأصلية لظهور الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى ما يتعلق بالجانب الأمني.

1_ الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

إن الفارق الكبير في المستوى الاقتصادي و التطور الذي تعيشه الدول المتقدمة خاصة الأوروبية مقارنة بدول الجنوب المتوسط مثل الجزائر، نلاحظ أن معدل التنمية ضعيف وغياب الاستثمارات المنتجة التي أدت إلى التقليل من النمو الاقتصادي، وبالتالي الفقر و التهميش[8]. نظرا للأوضاع الراهنة التي تواجهها معظم دول الجنوب و غرب ووسط إفريقيا منها الجزائر اجتماعيا و اقتصاديا[9] .حيث وفقا لإحصائيات سنة 2005 يوجد حوالي 190 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على أنحاء العالم 34 بالمائة في أوروبا، 23 بالمائة في أمريكا الشمالية، 28 بالمائة في أسيا، ، بالمائة في إفريقيا، 3 بالمائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و3 بالمائة في نيوزيلندا و استراليا. فهذه النسب تؤكد مدى تأثير الدافع الاقتصادي على الهجرة غير الشرعية. حيث حوالي 60 بالمائة من المهاجرين اتجهوا نحوى الدول المتقدمة، و ترتفع النسبة بحوالي 67 بالمائة إذا أضفنا إليها نسبة المهاجرين إلى الدول الخليجية النفطية[10].

و نجد أهم سبب للهجرة أيضا اختلال التوازن وعدم التناسب بين المتخرجين الجامعيين ومتطلبات سوق العمل، الذي يؤدي إلى إنهاك الشباب عدة سنوات

من اجل الحصول على الشهادة في الأخير يصعب إيجاد المنصب اللائق ويتخبط في شبح البطالة. حيث تعاني دول الجزائر و معظم دول جنوب المتوسط من ارتفاع في نسب البطالة وصعوبة الحصول على المنصب اللائق. وهو ما أدى الى زيادة ظاهرة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للإفراد.

في الواقع، يصل معدل البطالة بين الشباب الجزائريين إلى حوالي 36٪، مما يدفع الكثير منهم إلى التفكير في الهجرة إلى أوروبا[11]. دون أن ننسى عامل التأثر بنمط العيش الأوروبي، فوسائل الإعلام تبرز أن الدول الأوروبية تمتلك حقيقة أنظمة اقتصادية جد متطور لذا يسعى البعض إلى للهجرة نحوى هده الدول حتى وان كان بطريقة غير شرعية من اجل تحسين المستوى المادي له و لعائلته.

كما يمكن إضافة بعض المشكلات الاجتماعية ذات طابع عائلي، مثل عدم توفر السكن ، التسليط الأبوي بالإضافة إلى انتشار أفات اجتماعية أخرى كالمخدرات و استهلاك الكحول، كل هذه الأسباب تدفع بالشباب لإيجاد الهروب قبل الوقوع فيها او للخروج منها.

2_ الأسباب السياسية والأمنية

إن ما يعانيه العالم من حروب وصراعات و عدم الاستقرار الأمني، خصوصا دول العالم الثالث التي تشكو في غالبها من الأنظمة الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يتولد لدى الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي، والرغبة في البحث عن ملجأ[12].

وفيما يتعلق بالجزائر، كمثيلتها من البلدان الأخرى الإفريقية عانت تحولات وتغيرات خاصة ما شاهدته في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، و الاتجاه إلى التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من أحداث مؤلمة ومشاكل فيما يعرف بفترة العشرية السوداء والتي خلفت أزمة في الوضع الأمني الشيء الذي دفع الشباب إلى الهروب من الواقع القاسي بكل الطرق حتى ولو بطريقة غير مشروعة بحثا عن الأمن والاستقرار[13].

فكل هذه العوامل و غيرها تضافرت لتجعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر حقيقة وواقع يعيشه الشباب.

ثالثا: أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا استراتجيا، إذ تتوسط دول المغرب العربي وتتميز بحدودها الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فبالنتيجة تعتبر الجزائر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها والى أوروبا. وكما تتحول تدريجيا لان تصبح بلد استقبال للمهاجرين خاصة الأفارقة و السوريين وهو الملاحظ في شوارع مختلف مدن البلاد نتيجة غلق المجال الأوروبي.

ومنه يمكن أن تأخذ الهجرة غير الشرعية شكلان:

1_ الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى الداخل

صارت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي نقطة عبور ومقصد المهاجرين من الأجانب الأفارقة والمغاربة، وقد أصبحت تحتضن أعدادا كبيرة من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، ووجدت هذه الفئة مجالا لتحركها ومرورها في ولايات الجنوب الكبير وخاصة ولايات مثل "اليزي" ، "تمنراست" و "أدرار"، وكذلك بعض المناطق الغربية مثل مغنية وتلمسان، حيث أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة[14].

وفي غياب أرقام رسمية، يبقى عدد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين غير دقيق، غير أن هناك من يؤكد انه يفوق 300إفريقي من مختلف الجنسيات وفي مقدمتهم الجنسية المالية والنيجرية، تتسرب عبر بوابة ولاية "برج باجي مختار" و"تمياوين"، اختاروا ولاية "أدرار " وجهة لجمع المال الكافي لضمان مصاريف المغامرة الثانية إلى المغرب واسبانيا[15].

تحولت الجزائر إلى بلد استقبال للمهاجرين في السنوات الأخيرة خاصة مع حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول الساحل خاصة مالي لكنها تبقى في الوقت ذاته بلد عبور، حيث تسجل السلطات الجزائرية أسبوعيا عمليات سرية عبر قوارب في الجهة الغربية للبلاد نحو الشواطئ الاسبانية[16].

2- الهجرة غير الشرعية من الداخل إلى الخارج

تعتبر الهجرة غير الشرعية وسيلة للهروب من جملة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية التي يتخبطون فيها والتي سبق ذكرها، التي تجعل الشباب الجزائري يغامر و يجازف باتخاذ قرار الهجرة نحو الخارج قصد البحث عن ما يحقق أهدافه وطموحاته المستقبلية[17].

ولقد تعددت أشكال الهجرة غير الشرعية من داخل الجزائر إلى الخارج ولعل أهمها:

_ الركوب خلسة أو بصفة سرية في السفن الراسية بالميناء بالتواطؤ مع احد العاملين بالميناء مقابل مبلغا ماليا قصد إخفائه.

_ الدخول إلى إقليم دولة ما بطريقة قانونية لمدة محددة ثم يتخطون مدة التأشيرة القانونية ويصبحون في وضعية غير قانونية وهذا ما يسمى بالعامية " حرق الفيزا".

_ الدخول إلى بلد ما باستعمال أوراق مزورة، وذلك بالاستعانة بشبكات مختصة بتزوير جوازات السفر.

رابعا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية

كما سبق وان درسنا أن للهجرة غير الشرعية دوافع وأسباب ، أيضا لها انعكاسات أثار تترتب عنها على مختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادي، الاجتماعي و الصحي،والأمني.

1_ الآثار الاقتصادية

للهجرة غير الشرعية آثار سلبية على بلد الاستقبال، حيث يمكن للأشخاص الذين لا يحملون وائق أن يتسببوا في تدهور الإنتاج الوطني من خلال إدخال سلع غير مصرح بها في البلد المضيف دون المرور عبر الجمارك، وقد تكون هذه السلع سلع استهلاكية نهائية أو وسيطة، ويمكن بيعها دون ضرائب أو رسوم جمركية، مما يقلل من الإنتاج المحلي ويؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.

والهجرة غير الشرعية يمكن أن تزيد من معدل البطالة في بلد الاستقبال وتساهم في زيادة عدد السكان في بلد الاستقبال.

وأيضا المهاجرون غير الشرعيين الذين يغادرون بلدانهم بطريقة غير قانونية يمكنهم إدخال عملات وأموال غير مصرح بها في بلد الاستقبال، ويمكن تبادلها وبيعها دون المرور عبر المؤسسات المالية والبنوك، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني لبلد الاستقبال[18].

غير أن قد يكون هنا اثر ايجابي بغض النظر عن كون الهجرة قانونية أو غير قانونية، يمكن أن تقلل من مشكلة الشيخوخة في بعض البلدان، على سبيل المثال، دول أوروبا حيث تعاني شعوبها من نقص في الأشخاص الشباب الذين يمكنهم المشاركة في التنمية والنمو الاقتصادي. يمكن لأرباب العمل في دول الاستقبال الاستفادة من تأهيل العمال المهاجرين غير الشرعيين من خلال دفع أجور منخفضة لهم بسبب أوضاعهم السياسية.

وكما للهجرة غير الشرعية آثار سلبية على البلد الأصل أيضا ، اذ تفقد

الاقتصاد الوطني في بلد المنشأ شبابه الذين لديهم القدرة والإمكانية على خلق فرص عمل، وبالتالي ستفقد الأمة رأس مال بشري مهم للتنمية والنمو الاقتصادي. يمكننا أن نسمي هذا الظاهرة "هجرة الأدمغة".

كما قد ترتفع في الميزانية المخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث الدولة كي تنقل المهاجرين غير الشرعيين بلدهم عليها دفع مبالغ باهظة. ولعل التأثير الاقتصادي الذي تتكبده عائلات المهاجرين السريين بعد وفاة المهاجر غير الشرعي في بلد أجنبي، مما يحتم عليها دفع ما يقارب 35 مليون للحصول على جثة ابنهم .مثلما كلفت عائلة تقطن بعنابه لتحويل ابنها ودفنه ما لا يقل عن 35 مليون سنتيم بين مصاريف التنقلات بين المصالح التونسية والجزائرية وكلفة اختبار تحليل الحمض النووي وكذا عملية نقل الجثة وقيمة التابوت الذي كلف وحده 04 ملايين سنتيم، هي مصاريف أصلا لو كانت في متناول عائلة الضحية لما هاجر ابنهم بحثا عن المال[19].

2_ الآثار الاجتماعية و الصحية

الهجرة غير الشرعية لها عدة أثار اجتماعية ، منها موت المهاجر غير الشرعي في البحر بسبب الوسيلة المستعملة غير الآمنة. مما يدفع ثمنا باهظا في عدد الجثث التي يبتلعها البحر نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكة التهريب, إن الأثر الاجتماعي الذي يصيب الشباب الجزائريين الذين نجحوا في تخطي الحدود بطريقة غير مشروعة ووصولهم للدول المستقبلة يواجهون صعوبات ومشكلات عدة منها:

_ تحول دون قدراتهم على إثبات وجودهم بطريقة شرعية ، وبالتالي تكون نظرة المجتمع إلى هؤلاء المهاجرين السريين على أنهم لصوص أو متطرفين.

_ ظهور الأحياء العشوائية حيث تتدنى الخدمات الضرورية و تتدهور الصحة البيئة و تنتشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة والتسول، الدعارة .. الخ.

_ مشكلات الهوية الثقافية و تراجع القيم والمبادئ الأصلي [20]

_ مشكلة الاندماج، ذلك لوجود صعوبات وعراقيل تواجههم خاصة من ناحية التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة,

_ تعرضهم لظروف قاسية قد تصل إلى استغلالهم في الأعمال الشاقة مقابل اجر دنيء، أو استغلالهم في تجارة المخدرات. كل هذا من اجل ضمان بقائهم في تلك الدولة. هذا لا ينفي أن بعض الشباب يلجؤون لبعض الطرق تضمن لهم البقاء كسب الشرعية وذلك بالزواج والحصول على وثائق تضمن لهم البقاء وكذا الدخول إلى ارض الوطن متى رغبوا بذلك[21].

_ التفكك الأسري والاجتماعي، فالمهاجر بطريقة غير شرعية يترك عائلته و أسرته خاصة إذا كان متزوج وعنده أولاد، فهذه الظاهرة تؤدي بتفكك أسرته، وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي.

_ في الآونة الأخيرة بدأت تظهر ظاهرة مقلقة وهي هجرة عائلة بأكملها تتضمن حتى النساء و الأطفال ضمن الهجرة غير الشرعية، من اجل ضمان مستقبل أولادهم. كون معظم قوانين الهجرة تمنع إعادة الأطفال دون سن معينة، وتعاملهم بطريقة تختلف مع غيرهم من الفئات، إذ تمنح لهم حقوق معينة كما تضمن لهم الحماية و التعليم و الإيواء والعلاج[22].

فيما يخص اثر الهجرة غير الشرعية على صحة المواطنين، فالمهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدرا لنشر الأوبئة والإمراض المعدية، فهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر ويتهربون من الرقابة والعلاج الصحي خوفا من الطرد والترحيل وهذا ما يصعب عملية الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها والحد منها[23].انتشار الأوبئة الخطيرة المعدية كمرض فقدان المناعة المنتشر بكثرة في ولايات الحدود، وكذا انتشار عدوى "الايبولا". حيث عرفت ولاية" تمنراست" في هذا الشأن بأعلى نسبة للمصابين بالسيدا و الايبولا[24].

ومما لا شك أن العدد الهائل من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من بعض الدول الإفريقية، يمثل المصدر الرئيسي لانتشار الأوبئة.

3_ الآثار الأمنية:

إن الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات أمنية تمس جميع الدول المعنية، سواء الدولة المصدرة أو دولة العبور أو الدولة المستقبلة للهجرة. ولكن التأثير يختلف بشكل متفاوت فهي تؤثر من الدرجة الأولى على الأمن الوطني داخل هذه الدول. حيث هناك عدة جرائم مرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية كجريمة تهريب المهاجرين، الاتجار بالبشر، الجريمة المنظمة والتي تهدد امن عدة دول منها الجزائر.. كل هذه الجرائم جعلت من الهجرة غير الشرعية خطرا أمنيا يهدد استقرار الدولة.

فنتيجة لانعدام الأمن النسبي للجزائر خاصة في فترة العشرية السوداء، جعلها مناخا جيدا تنشط فيه شبكات الجريمة، بالإضافة إلى شاسعة الحدود البحرية والبرية، وعدم قدرة الدولة على ضبط حدودها، بسبب عدم حيازتها على الإمكانيات المادية و التكنولوجيا المتطورة التي تمكنها من الحد من ويلات هذه الظاهرة التي تهدد سيادة الدولة.

تعد جريمة تهريب المهاجرين اكبر تهديدا للأمن في الجزائر، لكونه تنقل غير نظامي لمجموعة من الأشخاص نحو دول أخرى بطريقة مخالفة لقوانين الدولة المستقبلة بهدف الاستقرار والبقاء فيها وذلك بمساعدة شبكات تهريب مقابل منفعة مالية أو مادية أخرى. كما تعتبر جريمة التهريب خطرا على الأمن الوطني، فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين ما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث توتر ونزاعات في الدول المستقبلة. وقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائرلزعزعة أمن الدولة، كما قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ظهور الأفكار المتطرفة نتيجة للتنوع الديني المختلف عن ذلك الموجود في الدولة المستقبلة فالمهاجرين غير الشرعيين هم من عرقيات وديانات وإيديولوجيا مختلفة قد تسبب مشكلات من خلال إمكانية زرع عناصر منتسبة إلى خلايا إرهابية تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني[25] بإحداث عمليات إرهابية مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001. و عملية الاعتداء التي حدثت هذه السنة في فرنسا في مدينة " بليزر" في أحداث هجوم عنيف على مراهق بالقرب من مدرسته الشيء الذي اثر مخاوف كبيرة حول الأمن في المؤسسات التعليمة خصوصا أن المعتدي هو جزائري مهاجر بطريقة غير قانونية.

رابعا: إستراتجية التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

نظرا للآثار السلبية التي خلفتها الهجرة السرية، حتمت على الدول التي تعاني من هذه الظاهرة إلى وضع آليات للتصدي لها. والجزائر تعد مصدرا هاما للمهاجرين غير الشرعيين ونقطة وسط خصوصا إلى الدول الأوروبية، وبالتالي كان لابد لها من إيجاد حلول لهذه الظاهرة انطلاقا من أسباب وجودها وعوامل انتشارها، خاصة وان الجزائر دخلت مرحلة اقتصادية هامة حيث أنظمت إلى مختلف المنظمات العالمية الذي يجعل منها قطبا مميزا لكل البلدان الإفريقية التي تعاني من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وأمنية[26].

عمل المشرع الجزائري على مكافحة الهجرة غير الشرعية بوضع آليات قانونية و أمنية للحد من الظاهرة.

1_ الآليات القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية

سبق و إن درسنا الإطار القانوني للهجرة غير الشرعية والمراحل التي مرت عليها لتنظيم الظاهرة. حيث أجرت الجزائر تغييرات على تشريعاتها لتحسين السيطرة على تدفقات الهجرة وذلك:

_باعتبار الجزائر الوجهة المفضلة لبعض الدول المجاورة خاصة بعد الاضطرابات التي عرفتها،وضعت تنظيم تشريعي خاص بإقامة الأجانب داخل إقليمها كإستراتجية لوقف هذا النزيف، بموجب قانون 08-11 الخاص بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد[27] كما يحدد القانون الإجراءات الواجب إتباعها في حالة انقضاء مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي، وكذا نص على إجراءات تتخذها الدولة ضد الأجانب غير المرغوب فيهم الذي يشكل وجودهم تهديدا للمن العام.

_تجريم ظاهرة مغادرة الإقليم بصفة غير قانونية وذلك بموجب قانون 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات السالف الذكر، باستحداث المادة 175 مكرر 1 السالفة الذكر. كما جرم المشرع الجزائري ظاهرة تهريب المهاجرين خاصة بعد مصادقة الجزائر على بروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين، وذلك ضمن مواد القسم الخامس مكرر 2 من نفس القانون الذي يتضمن بشكل من التفصيل الأحكام المتعلقة بصفة الفاعل أو المتهم و العقوبة المقررة ضده.

2_ الآليات الأمنية للحد من الهجرة غير الشرعية

رغم كل القوانين التي سخرت من طرف السلطات المعنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تشكل هاجسا يهدد امن الدولة، حيث أصبحت أحد أسباب وجود جماعات إرهابية وجريمة الاتجار بالبشر،إلا أنها تبقى غير رادعة و محدودة دون وجود جهاز امني من اجل تعزيز الحماية على مستوى الحدود(الشواطئ ومناطق العبور).

خصصت الجزائر أجهزة أمنية توكل لها مهمة مكافحة الهجرة غير الشرعية التي لا يقتصر دورها فقط على قمع الظاهرة باتخاذها لإجراءات أمنية ردعية كانتهاج سياسة الترحيل ومراقبة الحدود، بل أيضا باتخاذ إجراءات وقائية من شانها أن تحد من تطور الهجرة غير الشرعية.

وتتمثل هذه الأجهزة في :

_ حراسة الحدود: التي تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني المتواجدة على طول الشريط الحدودي، توكل لها مهمة حراسة الحدود ضد أي محاولة للمساس بأمن الدولة، محاربة كل النشاطات غير المشروعة كالتهريب بكل أنواعه منه الهجرة غير الشرعية.

_حراسة السواحل: التابعة لوزارة الدفاع البحرية الوطنية، مهمتها تقتصر في محافظة ومراقبة الحدود البحرية.

_ شرطة الحدود: تقع على شرطة الحدود سواء البرية، البحرية والجوية راجع إلى سد باب الهجرة و تصعيب الحصول على التأشيرة.

غير ان هذه الإجراءات الأمنية والوقاية للحد من الهجرة غير الشرعية تثير تساؤل حول مدى فعاليتها. بسبب الحادثة التي أثارت رعب في فرنسا في 20مارس 2025 بسبب اعتداء عنيف لمراهق أمام مدرسته ما أثار مخاوف كبيرة حول الأمن في المؤسسات التربوية، حيث تبين أن المعتدي جزائري كان قد تم ترحيله من فرنسا في جوان 2024 وعاد إليها بشكل غير قانوني وهذه الحادثة وبالتحديد ملف الهجرة يثير حاليا أزمة عنيفة بين البلدين.

خاتمة:

نستخلص من خلال ما سبق، أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة ليست وليدة الصدفة، فماهي إلا نتيجة لعدة أسباب و عوامل ساهمت في انتشارها، وان لهذه الظاهرة عدة أثار مست كافة المجالات منها الاقتصادية ، الاجتماعية و أمنية الذي يهدد امن الدولة.

تعتبر دول شمال افريقية و الجزائر خاصة من أهم مناطق الانطلاق والعبور للمهاجرين غير الشرعيين.

جرم المشرع الجزائر الهجرة غير الشرعية ضمن قانون العقوبات ووضع أجهزة و مصالح أمنية لمحاربة والحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبح تتم حتى من قبل نساء و أطفال، فكل الأصناف تود مغادرة الوطن مهما كانت الطريقة والنتيجة التي في اغلب الأحيان تودي بحياتهم.

وفي هذا المسار تبذل الدول المصدرة و المستقبلة و العبور منها الجزائر جهود اللحد من الظاهرة. رغم ذلك فان مل الاستراتجيات التي قدمتها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية غير كافية للحد من تفشيها.

الحقيقة أن للحد من الظاهرة لا يكفي وضع آليات قانونية و أمنية ، بل لابد أولا من فهم مصادر وأسباب الظاهرة الحقيقية من اجل محاصرتها والقضاء عليها، حيث ينبغي التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة اجتماعية أكثر مما هي سياسية وأمنية، حيث لم يردع قانون العقوبات المهاجرين غير الشرعيين وان كان المشرع الجزائري أدرج عقوبة الحبس ، إلا أن ذلك لم يتراجع الشباب الجزائريين عن المخاطرة بحياتهم.

وهذا ما أكده الوزير الأول "أيمن بن عبد الرحمان" باسم الرئيس "عبد المجيد تبون" خلال أشغال المؤتمر الدولي حول التنمية والهجرة ب"روما"، حيث أشار أن المعالجة الأمنية والقانونية للهجرة، وان كانت تستجيب للضرورة الملحة للحفاظ على النظام العام ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، فهي لا تساهم بشكل مستدام في معالجة هذه الظاهرة. وبالتالي شدد الوزير على ضرورة تصور حلول شاملة تضمن تحقيق الاستقرار والدفع بديناميكيات التنمية وخلق فرص الشغل للشباب في دول المصدر من أجل التقليل من الهجرة غير الشرعية[29]*.

من خلال ذلك توصلنا إلى بعض التوصيات او اقتراحات التي ندرجها كما يلي:

- إيجاد خطة إستراتيجية للقضاء على أسباب الهجرة غير الشرعية من خلال تحسين المستوى الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب وللخرجين الجامعيين. بفتح المشاريع وتوسيع الاستثمارات,
- تشجيع الشباب على المشاركة في الأمور السياسيّة دون خوف أو تهديد.

- القيام بحملات تحسيسية للتحدث عن خطورة الظاهرة وعواقبها ليس على الفرد المهاجر فقط بل على عائلته وعلى المجتمع بأكمله، وتوجيه الأفراد إلى الطرق القانونية والآمنة للهجرة.
- حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وضمان عودتهم سالمين إلى أوطانهم.
- وفي الأخير،لابد من تفعيل التعاون الأمني بين الدول العربية من أجل تفكيك الشبكات التي تسهل عملية الهجرة غير الشرعية وإيجاد الآليات التي تسمح بمراقبة الحدود والمياه البحرية وذلك من اجل ردع المهاجرين.

قائمة المراجع:

باللغة العربية

[1] زروطي، ناهد . 2023. أرقام مقلقة ومتزايدة للهجرة غير الشرعية في الجزائر. تاريخ الاسترجاع: 19 فيفري 2025. نشر بموقع: https://www.skynewsarabia.com

[4]صايش، عبد المالك. 2011. مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 09_01 المتضمن تعديل قانون العقوبات. المجلة العلمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة عبد الرحمان ميرة. بجاية. إصدار المجلة الاكادمية للبحث القانوني. المجلد 2. العدد 1. ص 08_22.

[5] بن مشري، عبد الحليم. 2020. المقتضيات الجزائية لمواجهة المسافر الخفي في القانون البحري الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية. المجلد 57. العدد 01. ص123, ص 122-145

[6]القانون 98- 05 المؤرخ في 25 يونيو 1998 المعدل والمتمم للأمر 76_80 المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976 يتضمن القانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمية العدد 47،الصادر في 27 يونيو 1998,

[7] قانون 09_ 01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66 _ 156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات. الجزائري,

[8] بواب، رمضان.حنك فتيحة. 2020. الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري. المجلة الاكادمية للبحوث في العلوم الاجتماعية.المجلد 1. العدد 2. ص 389- 407.

[9] العروشي، خيرة. ادارة الهجرة في الجزائر: التحديات والاهتمامات و الأفاق المستقبلية. تاريخ الاسترجاع:27_02_2025. نشر بموقع: https://www.euromesco.net

[10] ساعد، وشيد.2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. بسكرة . الجزائر.

[12] شطة, أحمد. 2023. ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأسباب والآثار. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. جامعة زيان عاشور. الجلفة . الجزائر. المجلد الثامن. العدد الأول. ص 1541-1550.

[13] شكري. عبد الله. بن زينة. كريمة. 2022. الهجرة غير الشرعية في الجزائر- قراءة في إحصائيات الظاهرة والجوانب الأمني و-.مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. جامعة زيان عاشور. الجلف .الجزائر. المجلد السابع. العدد الرابع. ص512-522.

[14] كركوش، فتيحة. 2010. الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. مجلة دراسات نفسية وتربوية. جامعة بليدة. الجزائر. العدد 4. ص43-53.

[15] كركوش، فتيحة. 2010. الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية. مجلة دراسات نفسية وتربوية. جامعة بليدة. الجزائر. العدد 4. ص43-53.

[16] جريدة القدس العربي. 2023. الرئيس الجزائري: لا حل لمشكل الهجرة غير الشرعية إلا بالتنمية في دول المصدر. تاريخ الاسترجاع: 7 مارس 2025. نشر بموقع: https://www.alquds.co.uk

[17] شكري، عبد الله. بن زينة، كريمة.2022. الهجرة غير الشرعية في الجزائر، قراءة في إحصائيات الظاهرة و الجوانب الأمنية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. جامعة زيان عاشور . الجلفة. الجزائر. المجلد السابع. العدد الرابع. ص 512- 522

[19] طيبي، رابح. 2009. الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة " دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي". 1 جانفي 2007_ 31 ديسمبر 2007. رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر.

[20] خراز حليمة، بلباي اكرام. 2021. تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية. العدد السادس. ص 36- 61.

[21] بواب رضوان، حنك فتيحة. 2020. الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري(تشخيص للأسباب، الانعكاسات، الحلول). مجلة الاكادمي للبحوث في العلوم الاجتماعية. المجلد 1.العدد 2. ص 389- 407.

[22] طيبي، رابح. 2009. الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة " دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 1 جانفي 2007- 31 ديسمبر 2007. رسالة ماجستير . كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر.

[23] بت عمار، نوال. 2020. الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. المجلد 9. العدد1. ص 173-200.

[24] بن عربية، رياض.2022. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطني.مجلة الحقوق والحريات. المجلد 10. العدد01.بسكرة . الجزائر ص 56-80.

[25] بت عمار، نوال. 2020. الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. المجلد 9. العدد1. ص 173-200.

[26] بت عمار، نوال، . الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. المجلد 9. العدد1. ص 173-200.

[27] القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الجريدة الرسمية ، العدد 36 الصادر في 2 يوليو 2008.

[28] بن عمار، نوال. 2020. اليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر. مجلة الأفاق للبحوث والدراسات. المجلد 3. العدد 1.ص 101- 135.

[29] المغرب الأوسط. 2023. الرئيس تبون: المعالجة الأمنية لملف الهجرة غير الشرعية لا تساهم دائما في معالجة الظاهرة.تاريخ الاسترجاع: 10 مارس

2015. نشر بالموقع: https://elmaghrebelawsat.dz

باللغة الفرنسية

[2] MIDDLE EAST EYE. MEE. 2020. Harragas : explosion des statistiques de l'immigration clandestine entre l'Algerie et l'Espagne. Retrievede on 18_ 2_ 2025. From : https://www.middlrrasteye.net

[3] Ahmed O. 2024. L'immigration clandestine entre l'Algerie et l'Espagne enregistre des chiffres record en 2024. Retrievede on 20_2_2025. From : https://observation.com

[11] Ahmed O. 2024. L'immigration clandestine entre l'Algerie et l'Espagne enregistre des chiffres record en 2024. Retrievede on 20_2_2025. From : https://observation.com

[18] Loukil , L. 2012. Les effets de l'immigration sans papiers sur l'économie nationale. Al-idjtihade. N° 01 : 380- 386.